

الخاتمة

تحتاج الأسواق المالية إلى توافر نظام معلومات جيد يمكن المستثمرين من اختيار أفضل البدائل المتاحة وبالسعر المناسب، وتعد المعلومات أحد المقومات الرئيسية للمستثمر عند اتخاذ قراره، والأساس الذي سيبني عليه كافة قراراته الاستثمارية المتاحة في السوق والمتاجرة فيها والفترة الزمنية لاحتفاظه بكل بديل . ولكي تستطيع الأسواق المالية القيام بدورها يجب أن تكون على درجة عالية من الكفاءة والفعالية، هذا يتطلب وجود نظام فعال للمعلومات بحيث يضمن تدفق هذه المعلومات في كل الأوقات وبأقل تكلفة ممكنة.

وتعتبر المعلومات المحاسبية من أهم المعلومات التي يجب أن تقوم بتوفيرها بورصة الأوراق المالية، فإن الأسواق المالية العالمية تعطي أهمية كبرى لإعداد المعلومات والبيانات المالية ونشرها بصورة دورية للمستثمرين حتى أنها أصدرت قوانين تلزم الشركات بإصدار هذه البيانات والإفصاح عنها في أوقات محددة لذلك فالمعلومات المحاسبية تعتبر المصدر الأساس في وضع أو إنشاء أو تركيب هيكل الأسعار النسبي للأوراق المالية. ومن الأمور المستقرة في الأسواق المالية أن المعلومات المحاسبية وبوجه خاص الأرباح السنوية ذات قيمة بالنسبة للمستثمرين في سوق الأسهم، وبالتالي فإن هذه المعلومات سواء أكانت جيدة "أرباح" أو سيئة "خسائر" تستجيب لها السوق بطريقة تناسب مع نوعية وطبيعة هذه المعلومات. لذلك فإن المعلومات المحاسبية باعتبارها المحتوى الإعلامي للرسالة الإعلامية المحاسبية والمتمثلة في مجموعة التقارير والقوائم المالية والمحاسبة تلعب دوراً هاماً في تنشيط السوق وتحقيق كفاءته من خلال توفير المعلومات المتعلقة بحقيقة ما تعرضه القوائم والتقارير المالية للشركات من مراكز مالية والأرباح المحققة والمتوقعة مستقبلاً حيث تسهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

ويساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحقيق جودة التقارير المالية عن طريق توفير معلومات ذات صادقة وقابلة للفهم والمقارنة من أجل تلبية حاجات مستخدمي المعلومات وتنشيط أسواق المال، ونتيجة للانخفاضات التي عرفها العالم نتيجة التلاعب في التقارير المالية وسوء استخدام المعايير المحاسبية أدى إلى ضرورة البحث عن مجموعة أسس وضوابط تحكم عملية الرقابة داخل الشركات من أجل تعزيز موثوقية التقارير المالية، وإعادة الثقة للمساهمين.

النتائج واختبار الفرضيات

من خلال الدراسة تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- تمثل حوكمة الشركات مجموعة من الممارسات والإجراءات السليمة، وتعمل هذه الإجراءات والممارسات بموجب معايير وقواعد تحكمها بصورة ملزمة، وتهدف من خلال عملها إلى ضمان عدم حصول التعارض بين الأهداف

الإستراتيجية للشركة وأسلوب عمل الإدارة في تحقيق تلك الأهداف ويكون ذلك من خلال تحفيز الإدارة بشكل إيجابي للعمل بموجب الأخلاقيات المقبولة في بيئة الأعمال وتقويم ورقابة أداء هذه الإدارة؛

- لضمان صحة التطبيق السليم لحوكمة الشركات هناك لجان تعتبر داعمة لسلامة هذا التطبيق منها لجنة المراجعة التي تقوم بتوفير الاستقلالية الكاملة لكل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وخلق حوار مفتوح بينهما مما يؤدي إلى تدعيم التدقيق بنوعيه و التأكد من دقة وموضوعية التقارير المالية، ولجنة التعويضات والمكافآت المسؤولة عن تحديد التعويضات والمكافآت وفق أسس علمية حديثة؛

- يوجد تأثير لتطبيق مبادئ الحوكمة على الثقة والمصدقية في التقارير المالية إذ تزداد ثقة المستخدمين بمصدقية التقارير المالية التي تعدها الشركات التي تطبق مبادئ الحوكمة؛

- تؤثر الحوكمة على الأنظمة المالية والمحاسبية، حيث أن قيام لجنة المراجعة والتي تعتبر من أهم آليات حوكمة الشركات بمراجعة الأنظمة المالية والمحاسبية يزيد من فعالية وكفاءة الرقابة على هذه الأنظمة مما يزيد من الثقة في مخرجاتها وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية؛

- إن إعادة هيكلة مجالس الإدارة في الشركات المساهمة بحيث تكون غالبية أعضائه من الأعضاء غير التنفيذيين من أصحاب الخبرات الواسعة والمكانة المتميزة يؤدي إلى ضمان استقلالية هذه المجالس ويزيد من قدرتها في ممارسة أعمال الرقابة والإشراف على أعمال الشركة وعلى أداء مدراءها التنفيذيين؛

- إن قيام مجالس الإدارة في الشركات المساهمة بتشكيل لجنة مراجعة (مؤلفة من أعضاء مستقلين لا تربطهم بالشركة أي مصالح مادية) تختص بالإشراف على عملية إعداد التقارير المالية يزيد من ثقة المستخدمين بعدالة تلك التقارير؛

- إن حوكمة الشركات ليست هدفا في حد ذاتها، فهي لا تتعلق بعملية رقابة إجرائية أو الالتزام الدقيق بإرشادات خاصة، أو بملاحظة سلوك إداري معين، وإنما تهدف إلى تحسين أداء الشركات وضمان حصولها على رأس المال بتكلفة معقولة، لذا فالمقصد النهائي لحوكمة الشركات هو تحقيق أفضل أداء تنافسي يمكن للشركة أن تحققه في نطاق بيئتها الاقتصادية؛

- يعد مجلس الإدارة أحد أهم آليات حوكمة الشركات، فحوكمة الشركات تعني قيام مجلس الإدارة نيابة عن المستثمرين بمساءلة المديرين ومحاسبته عن أدائهم لتحقيق أهداف الشركة وهذا هو السبب الأساسي في وجوب إعطاء درجة كافية من الاستقلال لمجلس الإدارة تمكنه من تقنين قدرته على رقابة أعمال المديرين، وبالتالي فإن حوكمة الشركات الجيدة تؤدي عن طريق المحاسبة أمام مجلس الإدارة إلى أداء اقتصادي أفضل وتحسين قدرة الشركة على إنتاج الثروة.

- يؤثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل إيجابي على المضمون الإعلامي للتقارير المالية من خلال ما يلي:

- تحقيق خصائص جودة المعلومات، وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة وموثوقة وقابلة للمقارنة على الصعيدين المحلي والدولي؛
- تحقيق الشروط الملائمة التي تجعل من أسهم الشركات قابلة للتداول في الأسواق المالية؛
- يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في زيادة مستوى الإفصاح من الناحية الكمية والنوعية، وذلك لمقابلة حاجات مستخدمي التقارير المالية ولكن في إطار مراعاة مبدأ الأهمية النسبة والعائد مقابل التكلفة في الحصول على المعلومات وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى؛
- التطبيق السليم لحوكمة الشركات يتطلب إعداد تقارير مالية وفق معايير محاسبية سليمة، وبالتالي فتطبيق معايير المحاسبة الدولية يساهم في عملية التوافق وإرساء قواعد الإفصاح والشفافية في التقارير المالية؛
- يساهم التطبيق السليم لحوكمة الشركات في القضاء على نقائص المحتوى الإعلامي للتقارير المالية الناتج عن تطبيق معايير المحاسبة الدولية وبالتالي حوكمة الشركات تساهم في تفعيل تطبيق معايير المحاسبة الدولية؛
- تعد ممارسات المحاسبة الإبداعية أهم مؤثر على جودة التقارير المالية، نتيجة التضليل والتلاعب الأمر الذي يؤدي إلى فقدان ثقة المساهمين ومن ثم التأثير على كفاءة الأسواق المالية؛
- إن تعدد الأبعاد المحاسبية لعملية حوكمة الشركات ومنها تحقيق المساءلة والرقابة المحاسبية، والسعي نحو تطوير وتطبيق معايير المحاسبة الدولية، وتزايد دور كل من المراجعة الداخلية والخارجية ولجان المراجعة وتحقيق الإفصاح والشفافية والحد من الآثار السلبية لعملية إدارة الأرباح علاوة على التقويم الفعال والمستمر لأداء الشركة يساهم بشكل كبير في تحقيق جودة التقارير المالية الذي ينعكس إيجاباً على كفاءة الأسواق المالية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

الاستنتاجات

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم الاقتراحات الآتية:

- تفعيل الجانب الإعلامي والاستثماري للمحاسبة لما له من فائدة في تمكين المستعملين للمحاسبة من التعرف على المستجدات والأهمية التي يكتسبها الموضوع؛
- توفير مناخ استثماري ملائم يتوفر فيه الأمن، والديمقراطية، الشفافية في المعلومات المالية، شفافية النظم القانونية والجبائية والاستثمارية المشجعة، مما يساعد على جلب الاستثمارات الأجنبية؛
- التكوين المستمر للمحاسبين لضمان الفعالية والكفاءة في الميدان المحاسبي، كما يجب الإشارة إلى ضرورة الإسراع في إنشاء معهد، تعهد إليه مهمة تخريج المحاسبين المعتمدين، وخبراء المحاسبة ومدققين للحسابات، إضافة إلى محافظي الحسابات؛

- عقد ورش عمل والاستعانة بخبراء في مجال المحاسبة بهدف تطوير كفاءة معدي التقارير المالية على ضوء معايير التقارير المالية الدولية؛
- ضرورة تظافر جميع الجهود من خلال الجمعيات المهنية والشركات لتذليل المشاكل التي تعيق تطبيق معايير إعداد التقارير المالية؛
- تشجيع البحث العلمي في مجال إعداد ونشر التقارير المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية؛
- ضرورة تفعيل الجهات الرقابية والإشرافية مثل اللجان المنظمة لسوق الأوراق المالية عن طريق إعطائها المزيد من الاستقلالية بهدف تنظيم عملية الإفصاح وتحقيق الشفافية المطلوبة في التقارير المالية وحماية صغار المستثمرين.

صعوبات الدراسة

- لقد تم مواجهة بعض الصعوبات أثناء عملية البحث وتتمثل في:
- نقص المراجع المتخصصة وخصوصا باللغة العربية نظرا لحدثة هذا الموضوع؛
- صعوبة التحكم في معايير المحاسبة الدولية وهذا راجع للتعدلات والتغيرات التي يحدثها مجلس معايير المحاسبة الدولية، مما يؤثر على محتوى البحث كونها الجزء الأساسي من الموضوع.

أفاق البحث

- في النهاية هذه الدراسة ما هي إلا جزء بسيط من موضوع شاسع، ومن خلال هذه الدراسة يمكن طرح بعض المواضيع التي يمكن تناولها مستقبلا مثل:
- دور تطبيق النظام المحاسبي المالي في إرساء مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر؛
- مدى ملائمة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية - دراسة اختبارية-؛
- وفي الأخير نأمل أن نكون قد وفقنا لاختيار موضوع البحث ومعالجته، فإن أصبت فمن الله وحده وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان.